تحقيق

غاصب مختار
jornalist.70@gmail.com

ما علاقة تحرّكات 17 تشرين بالأزمة الاقتصادية والمالية؟ أخطاء الدولة والحراك الشعبي فاقما الوضع

بعيد اندلاع التحركات الشعبية في 17 تشرين الاول 2019، بدأت بوادر ازمة مالية انعكست سلبا على حركة الاقتصاد، فتوقفت تباعا قطاعات كثيرة عن العمل منها دوائر رسمية، بسبب الارتفاع المفاجىء لسعر صرف الدولار وتراجع قيمة النقد الوطني وتحويل الكثير من الاموال الى الخارج بالعملة الصعبة، فطارت معظم ودائع المواطنين من المصارف

في اقل من سنة انهار الاقتصاد اللبناني والقطاع المصرفي الذي كان درة لبنان، وافتقدت خزينة الدولة والمصرف المركزي والمصارف الخاصة السيولة، وتحكمت مافيا الدولار بكل مفاصل الحياة اليومية. ومع انتهاء الحراك الشعبي بعد اجراء الانتخابات النيابية استمر تفاقم الازمة الخانقة.

"الامن العام" التقت الباحث والخبير الاقتصادي الدكتور محمود جباعي ومدير المحاسبة العامة السابق في وزارة المال والنقيب الاسبق لخبراء المحاسبة المجازين امين صالح.

جباعي: حركة الشارع لم تتوحد حول ورقة مطالب الشعب

■ هل كانت التحركات الشعبية لسبب اقتصادي مالي بعد وضع رسم على مخابرات الواتس اب، ام لها خلفيات مطلبية اخرى ابعد من الشأن المالي والاقتصادي؟

□ اكيد كانت هناك تحركات شعبية وأناس يشعرون بالظلم الاجتماعي بلا تقديمات صحية واجتماعية كافية، فتضررت بعض العائلات. لكن للمفارقة لو سألت هؤلاء الناس الان هل تفضلون العودة الى الوضع السابق قبل 17 تشرين ام الوضع الحالي فبالتاكيد سيفضلون العودة الى الوضع السابق. لكن بعدما تفاقمت الازمة كان واضحا ان لبنان ليس في وضع سليم، فمرحلة ما قبل 17 تشرين كانت وهمية ولم يدرك الناس حجم الازمة الحاصلة. كانوا يحاولون دوماً تطويرها لكن لم يدركوا الاسباب الحقيقة للازمة التي ظهرت حاليا، بعدما تمت تغطية ميزان المدفوعات بالرساميل ولم يحصل اي نمو اقتصادي، وكانت مصاريف الدولة اعلى من ايراداتها. لذلك كان المتوقع ان تنفجر الامور في يوم من الايام. مطالب الناس في الشارع في 17 تشرين كانت محقة، لكن شاهدنا لاحقا ان البعض دخل على الموجة اما سياسيا واما ماليا ونقديا، لمصالح داخلية او خارجية، او لمحاولة القضاء على ما تبقى من القطاع المصرفي، واما لاخضاع ما تبقى من اقتصاد لبناني، بهدف ان يكون هناك بديل، حيث انهم كانوا يطرحون انفسهم بديلا سياسيا او ماليا او نقديا، عبر بعض الجمعيات والمؤسسات بالترابط بين الداخل والخارج.. وكان ركوب السياسة لموجة ثورة 17 تشرين سببا في افشالها.

■ في ضوء ذلك، ما هي النتائج التي اسفرت عنها التحركات الشعبية على الصعيد المالي والاقتصادي؟

□ لم تسفر التحركات الشعبية على الصعيدين المالي والاقتصادي عن اي نتائج، وسواء حصلت الحركات الشعبية ام لم تحصل كنا سنصل الى النتائج الحالية. لا نتائج لها لا سلبية ولا ايجابية. لقد نزلوا الى الشارع وحصل تعبير عن مواقف مالية واجتماعية وسياسية طبعا، لكن في النهاية لم يكن هناك من تأثير يذكر في النتائج التي كان من المقدر ان نصل اليها، وما زلنا ننتظر انجاز الاصلاحات الجذرية التي تخرجنا من الازمة حتى لا تتكرر بعد فترة، لذلك يجب اجراء الاصلاحات.

■ كيف كان في مقدور الحراك الشعبي ان يكون اكثر فعالية في تصحيح الاوضاع؟

□ الحراك الشعبي كان اعطى نتيجة فعالة اكثر لو توحد الشارع على افكار او ورقة موحدة مرتبطة بملفات معيشية في الدرجة الاولى، وتحسين الاوضاع المالية والنقدية بطروحات واضحة لمطالب الشعب في هذا الخصوص. لكن هذا لم يحصل وتحولت الثورة الى مطالب سياسية لافقاء اخرين مما شتتها واضعفها واعطاها ابعادا طائفية ومذهبية، ففشلت في الوصول الى هذه الاهداف التي ذكرناها. وقد راينا انه بعد الانتخابات النيابية عادت القوى السياسية لتتمثل باحزابها بنسبة 85 الى 90 في المئة. ان هذه القوى السياسية - وليس دفاعا عنها - ما زالت هي القوى المتمثلة من الشعب اللبناني لاسباب مختلفة وما زالت على رأس الهرم، ومن الافضل التحاور معها للوصول الى نتائج معينة عبر مطالب حقيقية قابلة للتنفيذ.

■ هل كان من دور لبعض الخبراء الاقتصاديين في توجيه تحركات الشارع نحو مطالب معينة؟

□ بعض الخبراء الاقتصاديين قدموا خلال الثورة ويقدمون الان افكارا حقيقية وارقاما منطقية

الباحث والخبير الاقتصادي الدكتور محمود جباعي

قابلة للنقاش، ومن المفروض من الدولة ان تسمعهم لايجاد حل للمشكلات القائمة. لم يظهر خبراء الاقتصاد كثيرا قبل الثورة لعدم وجود ازمة اقتصادية ومالية كبيرة ظاهرة كما الان وكانت اهتمامات الشعب اللبناني في مواضيع اخرى، وعندما حصلت ازمة ارتفاع سعر الصرف والازمات المالية ومشكلة المودعين والقطاع العام، اتاح هذا الامر فرصة للاشخاص المشتغلين بالاقتصاد للتعبير عن ارائهم لتقديم مادة للنقاش. لو يجمع هؤلاء الخبراء هذه القدرات التي يمتلكونها ويضعونها في قالب معين لمناقشة كل الافكار، يمكن ان نخرج بصيغة محددة، مما يعطي نتيجة افضل.

■ ما هو المخرج مما وصلت اليه البلاد من انهيار وغياب اي حركة اعتراضية واسعة في الشارع؟

□ الخروج من الازمة يكون بانتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة جديدة لديها رؤية اقتصادية واضحة تضع خطة تعاف مالي واقتصادي حقيقية مبنية على ارقام دقيقة، وتضع موازنات علمية ومنطقية وتستطيع ان تحصل الايرادات بشكل عال لتمويل الاقتصاد والاستثمارات. الحل يكون ايضا من خلال وضع خطة واضحة لكيفية استرداد اموال المودعين وهيكلة قطاع المصارف، من دون ان تظلم المودعين بل ان تعطيهم حقوقهم عبر الاستثمار في اصول الدولة حتى تستطيع الدولة ان تخلق فرص انتاج وتحصيل ايرادات عالية ترد جزءا

> **الخروج من الازمة بوضع رؤية اقتصادية واضحة تضع خطة تعاف مالي واقتصادي**

منها للمودعين، لانها تتحمل مسؤولية كبيرة في اهدار هذه الاموال. المصرف المركزي والمصارف الخاصة عليها ان تساهم بما لديها من اموال برد ودائع المودعين. بالنسبة الى ملف القطاع العام، الحل هو في القضاء على الورم الوظيفي والتدخلات السياسية في التوظيف وتخفيف حجم القطاع العام لزيادة انتاجيته، واقامة دورات تدريب تقنية للموظفين لتطوير الانتاجية فلا يعود القطاع العام عبئا على الدولة. وبذلك ترتفع ايرادات القطاع العام، مما يؤدي الى قطاع عام لا يؤثر على موازنة الدولة ولا يؤدي الى الاستدانة. عندما يتطور القطاع العام وتصبح لديه انتاجية اعلى، سيزداد الناتج المحلي فتصبح - مهما كانت الزيادات لرواتب موظفي القطاع العام - نسبة النفقات العامة للدولة من الناتج المحلي مقبولة بين 12 و15 في المئة ولا تصل الى 33 او 35 في المئة كما كانت قبل الازمة. الحل يكون ايضا بوقف المناكفات السياسية والاقتصادية والمالية، والذهاب الى حوار حقيقي.

صالح: هذا ما لم تفعله الحركة الشعبية

■ ما هي النتائج التي ترتبت على حركة 17 تشرين 2019 اقتصاديا وماليا؟

□ لا بد من الاشارة اولا الى الاسباب المعروفة للازمة التي ادت الى حركة 17 تشرين الاول 2019 وتتلخص في: تزايد الانقسام السياسي، الركود الاقتصادي، الاقتصاد الريعي (الفوائد)، الفساد، العجز في المالية العامة، الانفاق من دون موازنات، تفاقم الدين العام وارتفاع معدلات فوائده، توقف الدولة عن سداد ديونها، انهيار سعر صرف العملة الوطنية وانهيار القوة الشرائية للبنانيين كافة، تعاظم خسائر المصرف المركزي، ازدياد معدلات الفقر والبطالة والهجرة، تراجع مستوى التعليم الرسمي والصحة.

■ اين نجح الحراك الشعبي واين فشل؟

□ حقق بعض الاهداف المهمة وفشل في تحقيق معظم ما هو مفترض ان تحققه، وعليه نبدي بعض الملاحظات: عفوية الانتفاضة التي لم تكن مخطط لها رغم ان الحركات الشعبية المتنوعة كانت تعبر عن نفسها في مناطق مختلفة ولمواضيع متعددة. من اهم انجازات الانتفاضة نشر الوعي المالي والنقدي بالاضافة الى الوعي السياسي والاداري، كشف حقيقة عمليات الفساد على انواعه، اجبار السلطات السياسية على الاعتراف بالافلاس ◄

◄ والانهيار وعلى تقديم اوراق اصلاحية، ومن ثم الاستقالة، وتشكيل حكومة وفقا لمعايير الانتفاضة على الاقل من حيث الشكل.

■ كيف تطورت تداعيات الازمة بعد توقف الحراك الشعبي؟

□ بعد ان توقف الحراك الشعبي بسبب جائحة كورونا من ناحية ومحاولات السلطات استيعاب الانتفاضة بالاتفاق على ورقة اقتصادية سمتها اصلاحية وتاليف حكومة تبنت خطة اصلاحية. لكن بعض القوى السياسية كانت مناوئة للخطة الاصلاحية التي تضمنت بعض مطالب الحراك الشعبي في ما يتعلق باسترداد فوائد الدين العام والهندسات المالية والتعهد باعادة اموال المودعين. فقد عمدت هذه القوى الى استغلال حادث تفجير مرفأ بيروت واسقطت الحكومة وتفاقمت الازمة النقدية، وترتب عن ذلك تراجع القدرة الشرائية لمداخيل كل اللبنانيين، كما تراجع ايضا احتياطي لبنان من العملات الاجنبية وتوقفت المصارف وبمساعدة البنك المركزي عن تسديد الودائع الى مستحقيها، وانهار بالتالي النظام المصرفي والنظام النقدي. كذلك انهارت الخدمات العامة وازدادت معدلات التضخم وارتفع الدين العام بالعملة الاجنبية.

■ ما الذي كان مطلوبا من قوى الحراك الشعبي لتصويب البوصلة والتصدي لحالة الانهيار التي تلت التحركات؟

□ كان مطلوبا من الحراك الشعبي لكي يكون فاعلا ومؤثرا في البلاد ان يحقق ما يلي: انشاء قيادة موحدة، وضع برنامج سياسي اقتصادي مالي نقدي اجتماعي موحد، وجود حد ادنى من التنسيق، الابتعاد عن الشخصانية والانانية سواء لدى الاحزاب المشاركة او لدى الافراد، عدم التنسيق السري بين مجموعات وافراد من الانتفاضة وبين بعض اطراف السلطة او الجهات الخارجية، عدم طرح شعارات ومطالب فئوية وجهوية منفرة لاطراف اساسية من الشعب، عدم قطع الطرقات والقيام باعمال عنف، التوحد وعدم الانقسام حول تشكيل الحكومة الجديدة، وعدم مهادنتها واعطائها الفرصة، عدم الارتخاء التام بعد انتشار جائحة كورونا. ولو تحقق هذا،

مدير المحاسبة العامة السابق في وزارة المال والنقيب الاسبق لخبراء المحاسبة المجازين امين صالح.

كان على الحراك انشاء قيادة موحدة ووضع برنامج سياسي اقتصادي اجتماعي موحد

لكان في الامكان وقف الانهيار عندما كان سعر الصرف في حدود 1620.

■ ما هو دور الدولة والقطاعات الاقتصادية الاخرى في معالجة الازمة؟ وهل المعالجات الجارية كافية؟

□ حري بنا ان نقول ما هو دور السلطة السياسية، سواء مجلس النواب او مجلس الوزراء والقطاع المصرفي الذي كان من الشركاء الفاعلين الذين اوصلوا البلاد الى الانهيار؟ ان الانهيار الشامل السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي كان يفرض على السلطات معالجته بسرعة وفي خلال مهلة اقصاها ثلاثة اشهر، الا ان السلطات اختارت تحميل الشعب اللبناني الخسائر المالية باعتماد وسائل نقدية كاحداث الانهيار المالي والنقدي، خفض سعر صرف الليرة اللبنانية، زيادة الاسعار للسلع والخدمات كافة، رفع الدعم عن السلع الاساسية كالغذاء والدواء والمحروقات، زيادة الضرائب والرسوم والجباية على اساس سعر الصرف في السوق السوداء (89500). حيث بلغت الضرائب المفروضة على الشعب اللبناني في الموازنتين 718 الف مليار ليرة لبنانية، بالاضافة الى الاستدانة بمقدار 18 الف مليار ليرة لبنانية. عليه، لا نرى ابدا ولغاية تاريخه ورغم عمق الانهيار واتساعه، ان السلطات بادرت او هي في صدد المبادرة لوضع الحلول المجدية والضرورية لمعالجة الازمة، ووضع السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية التي من شأنها زيادة الناتج المحلي والتوزيع العادل للثروة والدخل والعبء الضريبي.

■ ما هو المخرج مما وصلت اليه البلاد بعد الانهيار؟

□ يقوم هذا المخرج على البنود التالية: انتخاب رئيس جمهورية وتشكيل حكومة انقاذ بصلاحيات تشريعية استثنائية، وتعيين سلطة نقدية جديدة، استرداد المال العام، الاعلان عن خسائر لبنان المالية، اعادة هيكلة الدين العام، استرداد الهندسات المالية، استرداد الضريبة الفائتة على فوائد سندات الدين العام، جباية عائدات اشغال الاملاك العامة البحرية، تعزيز الموجودات بالعملات الاجنبية، اعادة هيكلة النظام المصرفي، واعتماد نظام ضريبي جديد. ان من شأن هذه التدابير احداث استقرار مالي ونقدي واقتصادي.

■ لماذا غابت الحركة الشعبية بعد هذا الانهيار؟

□ بالنسبة الى غياب الحركة الاعتراضية في الشارع فاننا نقترح ما يلي: تشكيل صيغة جبهوية وطنية على اساس برنامج انقاذ اقتصادي، اقرار قانون السلطة القضائية المستقلة، وان تمارس هذه الحركة نشاطها السياسي بالتوازي مع حركة الحكومة للمراقبة والمساءلة والمحاسبة.